Document: EB 2020/130/R.34
Agenda: 9(e)
Date: 28 July 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

إطار السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Alvaro Lario
نائب الرئيس المساعد
كبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين
دائرة العمليات المالية
رقم الهاتف: 2403 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.lario@ifad.org

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

مالك الساحلي
كبير الموظفين الماليين الإقليميين
رقم الهاتف: 2545 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.sahli@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثلاثون بعد المائة
روما، 8-10 سبتمبر/أيلول 2020

للموافقة

المحتويات

التعاريف ii

أولا - السياق 1

ثانيا - السداد المعجَّل لقروض الصندوق 1

ألف - الخلفية 1

باء - الآلية المقترحة للصندوق 2

جيم - الأثر على البلدان المؤهلة 5

ثالثا - إطار السداد المبكر الطوعي 5

ألف - الخلفية 5

باء - الإطار المقترح للصندوق 6

جيم - الأثر على البلدان المؤهلة 7

رابعا - الأثر على القدرة المالية للصندوق 8

خامسا - الاعتبارات المتعلقة بإدارة المخاطر 8

سادسا - تعديل الوثائق القانونية للصندوق 9

الملاحق

الملحق الأول - السداد المعجَّل لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى

الملحق الثاني - السداد المبكر الطوعي لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى

الملحق الثالث – القروض التيسيرية للغاية المستحقة والمؤهلة للسداد المبكر الطوعي

التعاريف

المصطلحات المستخدمة في هذه الورقة معرّفة على النحو التالي:

- **قرض بشروط تيسيرية** يعني قرضا يستوفي الحد الأدنى لمتطلبات التيسيرية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أي القروض التي يبلغ الحد الأدنى لعنصر المنح فيها 35 في المائة. ويشمل هذا التعريف القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية وشروط مختلطة.
- **مقترض ذو جدارة ائتمانية** يعني مقترضا يزيد نصيب الفرد من دخله القومي الإجمالي عن العتبة ويعتبر جديرا بالائتمان حسب التعريف الذي يستخدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير في معاييره الإقراضية؛ ويكون هؤلاء المقترضون مؤهلين للحصول على قروض بشروط عادية في الصندوق.
- **قرض بشروط تيسيرية للغاية** يعني قرضا يستوفي الحد الأدنى لمتطلبات التيسيرية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أي القروض التي يتجاوز عنصر المنحة فيها 50 في المائة.
- **قرض بشروط غير تيسيرية** يعني قرضا لا يستوفي الحد الأدنى لمتطلبات التيسيرية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أي القروض التي يقل عنصر المنحة فيها عن 20 في المائة.
- **الفاصل التشغيلي** يعني مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، كما يُنشر سنويا في المبادئ التوجيهية لنصيب الفرد من الدخل للأغراض التشغيلية الصادرة عن البنك الدولي، والذي تكون عنده الدولة العضو مؤهلة عادة للحصول على القروض التي يقدمها الصندوق بشروط تيسيرية للغاية.
- **قرض بشروط شبه تيسيرية** يعني قرضا يتراوح عنصر المنحة فيه ما بين 20 في المائة و35 في المائة حسب تعريف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[1]

[1] في الوقت الحالي، وبالنظر إلى معدلات الفائدة المطبقة خلال الربع الثاني من عام 2020، فإن قروض الصندوق المقدمة بشروط عادية تشمل مجموعة واسعة من عناصر المنح تتراوح من حد أدنى قدره 21 في المائة (شبه تيسيرية) حتى التيسيرية للغاية، حسب العملة، وأجل الاستحقاق، وفترة السماح وطبيعة فرق سعر الفائدة (الثابتة/المتغيرة) وتباين علاوات الاستحقاق. ولذلك، فإن قرض الصندوق المقدم بشروط عادية ليس قرضا بشروط غير تيسيرية حسب تعريف صندوق النقد الدولي.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على إطار السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي. وسيدخل الإطار حيز التنفيذ عند موافقة الهيئات الرئاسية المعنية على التعديلات القانونية على النحو الواجب.

أولا - السياق

1- تزايدت، في السنوات القليلة الماضية، الدعوة الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية لإيجاد طرق لزيادة قدرتها على الالتزام وتقليل المخاطر/التكاليف ذات الصلة إلى أدنى حد، ولا سيما في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ردد المجلس التنفيذي للصندوق هذه الدعوة وأقرت بها الإدارة، التي عملت على استكشاف الأساليب المجربة والمختبرة لزيادة توافر الأموال لتمويل برنامج القروض والمنح في الصندوق.

2- وقد استفاد العديد من المقترضين المؤهلين حاليا للشروط العادية، خلال دوراتهم الاقتصادية، من القروض المقدمة من الصندوق بشروط تيسيرية للغاية. ويقترح الصندوق تشجيع هذه البلدان على الموافقة على سداد قروضها المستحقة التي حصلت عليها بشروط تيسيرية للغاية مبكرا أو على جدول سداد أقصر من أجل إعادة توجيه هذه الموارد إلى البلدان الأكثر احتياجا.

3- وينص شرط **السداد المعجَّل** في اتفاقية التمويل على أنه يجوز مطالبة مقترض ذي جدارة ائتمانية[2] بتعجيل سداد كامل قروضه المستحقة المنصرفة بالكامل، والتي حصل عليها بشروط فائقة التيسيرية وبشروط تيسيرية للغاية وبشروط مختلطة في حالة استيفاء شروط محددة. ويمثل هذا الشرط ممارسة معيارية في المؤسسات المالية الدولية النظيرة، ومن شأن تطبيقه في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن يمنح الصندوق أداة أخرى لزيادة مرونته المالية.

4- وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح إطار تكميلي يتيح للصندوق، قبل التجديد الثاني عشر للموارد وما بعده، تقديم حوافز مالية للبلدان الأعضاء المؤهلة وذات الجدارة الائتمانية التي ترغب في **سداد** قروضها المستحقة التي حصلت عليها بشروط تيسيرية للغاية **مبكرا وطوعيا** من أجل زيادة الموارد المتاحة للصندوق حتى يتسنى إعادة إقراضها للبلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من تنميتها الاقتصادية.

5- وتهدف تدابير السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي المقترحة إلى الاعتراف بالانتقال الاقتصادي لبعض الدول الأعضاء وزيادة قدرتها على تقديم مساهمات إيجابية لدعم الدول الأعضاء الأخرى في دوراتها الاقتصادية.

ثانيا - السداد المعجَّل لقروض الصندوق

ألف - الخلفية

6- يسمح شرط السداد المعجَّل للمؤسسة المالية الدولية بتقصير آجال استحقاق القروض المستحقة المقدمة بشروط تيسيرية للمقترضين الذين أصبحوا مؤهلين للحصول على قروض بشروط عادية وإعادة تدوير موارد المؤسسة المالية الدولية بشكل أسرع، مما يعزز قدرتها على إعادة توجيه الأموال نحو البلدان الأشد احتياجا. ويجوز للمؤسسة المالية الدولية أن تطلب أو لا تطلب تفعيل شروط السداد المعجَّل للقروض المعنية في بداية كل دورة من دورات تجديد الموارد.

[2] وفقا لسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره، يكون البلد ذو الجدارة الائتمانية مؤهلا للحصول على قروض بشروط عادية ما لم يكن مؤهلا لاستثناء "اقتصاد الدولة الصغيرة."

7- وقد بدأ تطبيق شروط السداد المعجَّل لأول مرة في اتفاقيات القروض من جانب المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي في عام 1987. وأعقب المؤسسة الدولية للتنمية المصرف الآسيوي للتنمية في عام 1988، ومؤخرا صندوق التنمية الأفريقي في عام 2014. ولا يوجد إفصاح عام بشأن وجود مثل هذه الشروط في اتفاقيات القروض لدى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويصف الملحق الأول أطر السداد المعجَّل للمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

8- وكان بدء تطبيق هذا الإطار في مؤسسات مماثلة للمؤسسة الدولية للتنمية مدفوعا بأن عددا من البلدان التي تخرجت من مرحلة الأهلية للاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية كان لا يزال عليه ائتمانات مستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية، وكان هناك تساؤل عما إذا كان من المناسب أن تواصل البلدان التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل والتي يمكن أن تحصل على موارد مالية بسهولة بأسعار السوق الاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية المقدمة بشروط تيسيرية للغاية.

9- ولا يزال هذا الأساس المنطقي ينطبق الآن، في الوقت الذي توجد فيه حاجة ملحة إلى الاستفادة بأقصى قدر من الموارد الإنمائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق يتسم بموارد محدودة. وفي إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، يزيد الصندوق تركيزه وانتقائيته القطرية لتخصيص المزيد للبلدان منخفضة الدخل، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ومن شأن شرط السداد المعجَّل في اتفاقيات قروض الصندوق للقروض المقدمة بشروط فائقة التيسيرية وبشروط تيسيرية للغاية وبشروط مختلطة أن يسمح للصندوق بتفعيل الشرط إذا انتقل المقترضون، بعد أن يكونوا قد أحرزوا تقدما كبيرا في جدول أعمالهم الإنمائي، إلى الشروط العادية. وسوف تُستبعد القروض المقدمة بشروط عادية من إطار السداد المعجَّل. وسيسمح ذلك للصندوق بإعادة توجيه تلك الموارد من البلدان التي ليست لديها حاجة ملحة للتمويل بشروط تيسيرية إلى البلدان التي تُظهر وجود حاجة إلى مساعدة إنمائية إضافية.

باء - الآلية المقترحة للصندوق

10- في روح من التنسيق، يُقترح اعتماد إطار مصمم خصيصا لسياق الصندوق والاستناد في الوقت نفسه إلى الخبرة المكتسبة من الآليات المماثلة للمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

11- **معايير الأهلية.** معايير الأهلية لتحديد ما إذا كان سيتم تفعيل شرط السداد المعجَّل هي:

(1) يعتبر المقترض ذا جدارة ائتمانية **وأكمل انتقاله إلى شروط الإقراض الجديدة** (أي الشروط العادية) **بعد الانتهاء من آلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج.**[3]

(2) يظل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للمقترض أعلى من الفاصل التشغيلي للصندوق **طوال فترة** آلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج.

(3) ينبغي أن تكون القروض المقدمة بشروط فائقة التيسيرية، وبشروط تيسيرية للغاية، وبشروط مختلطة للبلدان المؤهلة لآلية السداد المعجَّل **قد صُرفت بالكامل، وينبغي أن تكون فترة السماح بأكملها قد انقضت.**

[3] على سبيل المثال، يمكن أن يقوم البنك الدولي بتفعيل شرط السداد المعجَّل على بلد يحصل على قروض "بشروط مختلطة" ومؤهل للحصول على تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية بشروط مختلطة وتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ غير أن الصندوق لن يقوم بتفعيل الشرط على نفس البلد حتى يصبح مؤهلا فقط للحصول على تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبالتالي بالحصول على قروض بشروط عادية من الصندوق.

الإطار 1

جدول زمني إشاري للسداد المعجَّل

في عام 2020، يوافق الصندوق على بدء تطبيق إطار السداد المعجَّل.

وخلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ينتقل البلد X من الشروط المختلطة إلى الشروط العادية ويستوفي متطلبات التأهيل وفقا لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وسيكون البلد X قد انتقل بالكامل في عام 2027 (نهاية التجديد الثالث عشر للموارد)، بعد انتهاء آلية الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج. ولن يقوم الصندوق بتعجيل السداد خلال دورة تجديد الموارد التي تتضمن فترة الانتقال و/أو خلال فترة السماح الخاصة بالقرض.

وخلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد، تضطلع الإدارة، من خلال عملية مشتركة مع المقترض، باستعراض شامل للمسار الإنمائي للمقترض وتقييم لقدرته على تحمل الديون وتقترح تفعيل شرط التعجيل على القروض المستحقة التي حصل عليها بشروط تيسيرية.

وإذا قرر الصندوق تفعيل شرط السداد المعجَّل، فسيتفق مع البلد X على السداد المعجَّل للقرض ابتداء من التجديد الرابع عشر للموارد (بعد أن تكون فترة السماح قد انقضت).

والقروض المتأثرة بهذه الآلية هي تلك التي تمت الموافقة عليها اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2022 فقط والتي تستوفي تماما معايير الأهلية.

الشكل 1

الجدول الزمني الإشاري للسداد المعجَّل

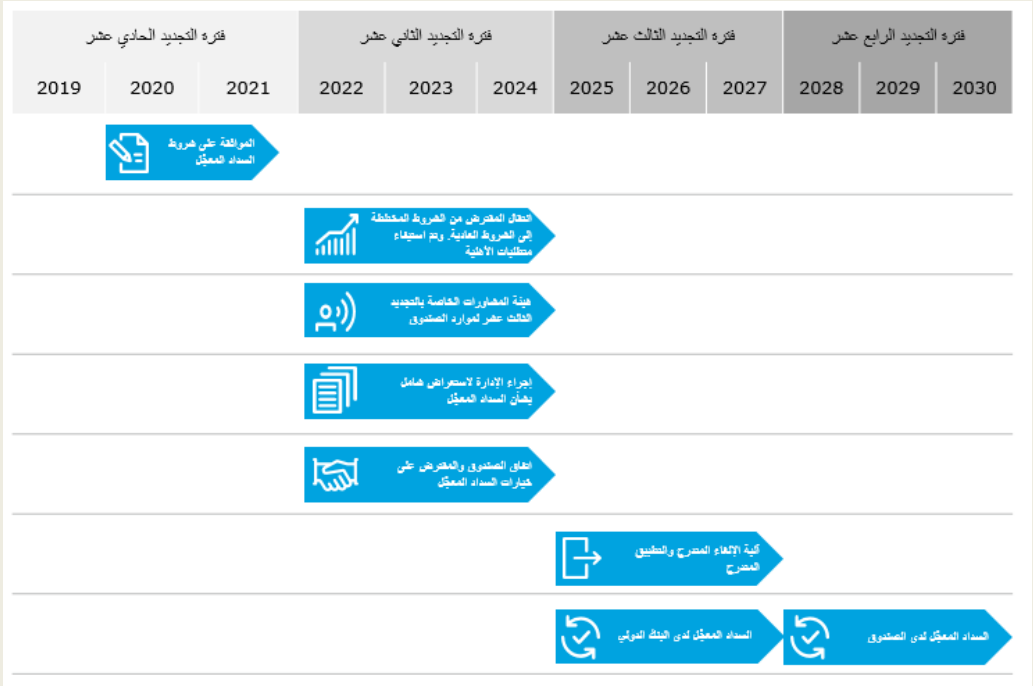

12- وستقوم لجنة المخاطر ذات الصلة بإجراء استعراض تقني دوري للمقترضين الذين ينتقلون إلى الشروط العادية في أية دورة من دورات تجديد الموارد خلال هيئة المشاورات المقبلة الخاصة بتجديد الموارد للدورة التالية.[4] وستقدم إدارة الصندوق توصيات إلى هيئات المشاورات الخاصة بتجديد الموارد فيما يتعلق بالمقترضين الذين يمكن تفعيل شرط التعجيل الخاص بهم. وفي دورات تجديد الموارد التي لا يتوقع فيها أن ينتقل المقترضون من الشروط المختلطة إلى الشروط العادية، سيتم إجراء استعراض أولي لتحديد حالات الانتقال المحتملة في دورة تجديد الموارد التالية لتيسير المناقشات مع المقترضين المعنيين، من منظور مالي وبرامجي.

الإطار 2

تحديد متى يتم تفعيل الشرط

سوف تُشكل الإدارة فريقا مشتركا بين الدوائر لإجراء تحليل مفصل من أجل تحديد ما إذا كان سيتم تفعيل شرط التعجيل. وستقوم دائرة العمليات المالية باستعراض الإدارة المالية العامة، واستراتيجية إدارة الديون للمقترضين، وأثر السداد المعجَّل لقروض الصندوق على قدرة المقترض على تحمل الديون (سيتم تقييم خصائص السداد لكل قرض فردي)، في حين ستقوم دائرة إدارة البرامج باستعراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمقترضين، مع التركيز على القطاع الريفي.

وستوضع مبادئ توجيهية لمساعدة الموظفين في تحديد ما إذا كان المقترض مؤهلا للتعجيل.

وبعد ذلك، سيحال الاستعراض الذي يجريه الموظفون إلى الإدارة، التي ستقرر ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التحليل وستتشاور، قبل عام واحد على الأقل من التنفيذ المتوقع، مع كل بلد مؤهل من خلال المسؤولين رفيعي المستوى في الوزارات المعنية لتقييم الخيارات.

وسيكون بوسع الإدارة توفير المرونة في إيجاد ترتيبات تنفيذ مناسبة تتناول الشواغل الاقتصادية الخاصة بالبلد.

وستقدم الإدارة بعد ذلك توصية بقرار إلى هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد.

13- **الآلية.** استنادا إلى تجربة المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي اختار معظم المقترضين منها (87 في المائة) خيار سداد أصل المبلغ،[5] يوصي الصندوق بهذا الخيار فقط لآليته بشأن السداد المعجَّل. وينص خيار سداد أصل المبلغ على أنه عند تفعيل شرط السداد المعجَّل للقروض المؤهلة، ستتم مضاعفة المبلغ المدفوع لسداد أصل المبلغ دون تغيير رسم الخدمة و/أو سعر الفائدة.

14- وفي هذا السياق، سيُعدل الصندوق الجدول الحالي لسداد الدين ليطلب من المقترض أن يسدد ضعف مبلغ كل قسط من المبلغ الأصلي الذي لم يستحق بعد، حتى سداد القرض بالكامل، رهنا بانقضاء فترة السماح الخاصة بالقرض.

15- وإذا واجه المقترض الذي تم تفعيل شرط السداد المبكر الخاص به تدهورا اقتصاديا كبيرا (خاصة إذا كان التدهور يتركز في المناطق الريفية)، يجوز للمقترض أن يطلب من الصندوق عكس جدول السداد إلى الجدول المتفق عليه أصلا. وسيستعرض الصندوق الحالة، ويعكس عند المناقشة مع المقترض شروط السداد إذا لزم

[4] ستكون أدوات التوجيه الرئيسية في الاستعراض الاقتصادي هي مؤشرات التنمية العالمية التي ينشرها البنك الدولي سنويا، والتي تأخذ في الاعتبار المتطلبات الخاصة بكل مؤسسة، وتحليلات القدرة على تحمل الديون مع التركيز على عبء تعجيل السداد على قدرة المقترض على خدمة الديون. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن قروض الصندوق تشكل في معظم الحالات جزءا ضئيلا من الديون العامة للمقترض وديونه المضمونة من الحكومة، بما في ذلك الديون الخارجية.

[5] انظر الخيارات المختلفة في الملحق الأول.

الأمر وسيقدم المسألة إلى الهيئة الرئاسية التي فوضت لها سلطة البت في هذه المسألة. وسيجري وضع مبادئ توجيهية داخلية للصندوق للمساعدة في تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى عكس جدول السداد.

جيم - الأثر على البلدان المؤهلة

16- نظرت الإدارة خلال عملية إعداد مقترحها في الشروط الأساسية التالية:

(1) ينبغي أن تكون الآلية فعالة وعادلة في إعادة توجيه الموارد من مقترضي الصندوق ذوي الجدارة الائتمانية إلى المقترضين ذوي الدخل المنخفض؛

(2) ينبغي أن تكون الآلية بسيطة في التنفيذ والإدارة؛

(3) ينبغي ألا يتم تنفيذ الآلية إلا بعد أن يتمكن المقترض من الحفاظ على وضعه الاقتصادي المحسّن بعد فترة انتقاله في الصندوق؛

(4) ينبغي ألا تؤدي الآلية إلى زيادة عبء الديون على المقترض بشكل حاد للغاية، نظرا لأنه يمكن أن يكون لها أثر اقتصادي ضار؛

(5) ينبغي أن توفر الآلية للصندوق مرونة كافية في تنفيذها حتى يمكن مراعاة العوامل القطرية وغيرها من العوامل؛

(6) ينبغي أن تراعي الآلية أي انعكاس في الأوضاع الاقتصادية للمقترض المؤهل.

17- ولن يكون لتطبيق السداد المعجَّل أية آثار أو انعكاسات قصيرة الأجل على البلدان المؤهلة، نظرا لأنه لن يطبق بأثر رجعي.

18- وستدرج شروط السداد المعجَّل في اتفاقيات التمويل للقروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية وبشروط مختلطة التي تمت الموافقة عليها خلال التجديد الثاني عشر للموارد وما بعده.

19- وإذا استوفى أي مقترض معيار نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وأصبح مؤهلا للحصول على قروض بشروط عادية، سيقرر الصندوق تفعيل مثل هذه الشروط، طالما يشير التحليل المفصل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمقترض واستدامة قدرته على تحمل الديون إلى أنه مؤهل لتعجيل السداد.

ثالثا - إطار السداد المبكر الطوعي

ألف - الخلفية

20- يوفر إطار السداد المبكر الطوعي خصومات للمقترضين الذين يسددون طوعا كلا أو جزءا كبيرا[6] من قروضهم المستحقة للمؤسسات المالية الدولية. وتتاح خصومات السداد المبكر الطوعي للمقترضين المؤهلين للشروط العادية الذين يختارون أن يسددوا قروضهم المستحقة مبكرا إما عن طريق التعجيل الطوعي لسداد مدفوعاتهم فيما يتجاوز السداد المعجَّل التعاقدي للقروض التي تتضمن شرط التعجيل و/أو عن طريق السداد المبكر للقروض التي لا تتضمن شرط السداد المعجَّل. وفي كل حالة، لا يُقدم الخصم إلا للمتلقين الذين (1) يختارون السداد المبكر الطوعي لجميع القروض المستحقة بالكامل، أو (2) يسددون مبكرا جزءا من أقدم القروض في حافظة القروض المقدمة بشروط تيسيرية. ولا يتاح الخصم في حالة السداد المبكر للقروض الفردية التي يحددها المقترضون.

[6] لضمان قدرة الصندوق على إعادة استخدام المبالغ المسددة مبكرا بفعالية وكفاءة، سيُحدد الصندوق الحد الأدنى للمبلغ الذي سيقبله للسداد المبكر. والبلدان التي عليها قروض مستحقة دون العتبة لا يمكن إلا أن تتطوع لسداد المبلغ المستحق بالكامل.

21- ويُكمِل إطار السداد المبكر الطوعي شروط السداد المعجَّل عن طريق تشجيع السداد المبكر للقروض التي لا تتضمن شرط تعجيل في اتفاقيات القرض و/أو التي تسمح للمقترضين بسداد القروض مبكرا بشروط مجدية. ومن خلال هذه الآلية، تكون المؤسسات المالية الدولية في وضع يتيح لها توجيه موارد إنمائية إضافية على الفور إلى البلدان الأشد احتياجا للتمويل بشروط تيسيرية، واستُخدمت هذه الآليات أيضا بنجاح لزيادة الموارد في عمليات تجديد الموارد.

22- ويعتبر السداد المبكر الطوعي أداة حديثة العهد إلى حد ما أدخلتها المؤسسات المالية الدولية. وقد أدخلتها أصلا المؤسسة الدولية للتنمية في عام 2010. وحذا حذوها مصرف التنمية الآسيوي في عام 2011، ومصرف التنمية الأفريقي في عام 2014.

23- ومن أسباب إدخال الإطار في المؤسسة الدولية للتنمية هو أن هذه الآلية سمحت بزيادة فورية في القدرة على الالتزام. كما يسمح السداد المبكر الطوعي للمقترضين بتعجيل السداد بما يتجاوز المتطلبات التعاقدية المنصوص عليها في الشروط العامة. وبالإضافة إلى ذلك، لدى المقترضين الأعلى دخلا فرصة لإثبات دعمهم للمقترضين الأقل دخلا في تحقيق أهدافهم الإنمائية.

24- ومن شأن إدخال إطار للسداد المبكر الطوعي في الصندوق أن يسمح للصندوق بتوفير خصم للمقترضين الذين يدفعون مبكرا جزئيا أو كليا المبلغ المستحق المنصرف من قروضهم المقدمة بشروط تيسيرية للغاية بشكل طوعي، على النحو المتفق عليه مع الصندوق، طالما كان الفرق بين القيمة الاسمية للقرض المؤهل للسداد المبكر والقيمة الحالية لمدفوعات القرض المتبقية موجبا. كما أن إطار السداد المبكر الطوعي سيسمح للصندوق بتوقع التدفقات الداخلة من القروض المستحقة في المستقبل، وتوجيهها لزيادة برنامج القروض والمنح في الصندوق.

باء - الإطار المقترح للصندوق

25- إن السداد المبكر الطوعي متوخى بالفعل في اتفاقيات التمويل في الصندوق؛ غير أن الصندوق (1) لم يقدم خصومات للبلدان التي دفعت مبكرا القيمة الاسمية الكاملة للقروض المستحقة عليها في الماضي (2) ولا يفرض عقوبات على السداد المبكر.

26- وتقترح إدارة الصندوق اعتماد إطار مماثل لإطار المؤسسات المالية الدولية الأخرى، مما سيسمح للصندوق بتوفير خصومات للمقترضين المؤهلين للحصول على قروض بشروط عادية لتشجيعهم على السداد المبكر الطوعي للمبلغ المتفق عليه من قروضهم المستحقة ذات الشروط التيسيرية. ويتعين ألا تكون فترة السماح ولا فترة الإلغاء المتدرج والتطبيق المتدرج قد انقضتا، كما هو الحال مع شرط السداد المعجَّل. ومع ذلك، يجب أن تكون القروض قد صُرفت بالكامل.

27- وستعمل الإدارة مع المقترضين المؤهلين لتقييم الجدوى من سداد القروض التيسيرية المستحقة مبكرا طوعا، بشكل كلي أو جزئي، ومدى الإقبال على ذلك. ويمكن أن يبدأ المقترضون المؤهلون أيضا، في أي وقت، مناقشات مع الإدارة لهذا الغرض. وبعد التوصل إلى اتفاق، وأداء السداد المبكر في شكل دفعة واحدة غير متكررة، يتم إبلاغ المجلس التنفيذي وهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد بالاتفاقية على النحو الواجب.

28- وسيتم منح خصم عندما يسدد المقترض مبكرا كل المبلغ المتفق عليه من القروض المستحقة عليه والمصروفة بالكامل والمقدمة بشروط تيسيرية للغاية أو مبلغا جزئيا متفقا عليه.

29- وسيتم احتساب الخصم المقدم إلى الدولة العضو على أنه الفرق، إذا كان موجبا، بين القيمة الاسمية للقرض المؤهل للسداد المبكر والقيمة الحالية لمدفوعات القرض المتبقية. وسيعتمد الخصم على العوامل التالية:

- مبلغ القرض الذي يقترح المقترض سداده مبكرا طوعا؛

- الشروط المالية للقرض الذي سيتم سداده مبكرا (العملة، وأجل الاستحقاق وجدول السداد)؛
- رسوم خدمة القرض المتنازل عنها؛
- معدل الخصم المطبق.

30- وسيتم تحديد سعر الخصم وفقا لذلك، ليعكس معدل العائد الذي يعزى إلى فرص الاستثمار على العائدات المسددة مبكرا المتاحة في وقت السداد المبكر (مثل الأصول السائلة للخزانة أو القروض الجديدة) ولضمان أن تكون التدفقات المالية العائدة مستدامة ماليا لكل من المقترض والصندوق.

31- ويجوز للمقترض أيضا أن يختار طوعا سداد المبلغ الكامل للقرض المستحق بالقيمة الاسمية. ويمكن حساب أي مبلغ إضافي مدفوع نقدا فوق مبلغ القرض بالقيمة المخصومة (الفرق بين مبلغ القرض بالقيمة الاسمية والمخصومة) كمساهمة أساسية إضافية للصندوق، بشرط استيفاء الشروط المطلوبة.[7] وفي مثل هذه الحالات، يُحدد المقترض، بالتشاور مع الإدارة، دورة تجديد الموارد التي سيخصص لها المبلغ الإضافي، وسيتم التعامل مع المساهمة وفقا لقرار تجديد الموارد ذي الصلة، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق التصويت.[8] وسيُشجع الأعضاء على تقديم مثل هذه المساهمات بالإضافة إلى مساهماتهم الأساسية العادية في تجديد الموارد.

32- وفي 31 مايو/أيار 2020، بلغت القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية والمنصرفة بالكامل المؤهلة للسداد المبكر الطوعي 154.6 1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وتخص 18 مقترضا. ويقدم الملحق الثالث تفاصيل القروض المقدمة بشروط تيسيرية للغاية المستحقة والتي قد تخضع للسداد المبكر الطوعي، حسب قرار المقترض.

جيم - الأثر على البلدان المؤهلة

33- ستعتمد آثار إطار السداد المبكر الطوعي للبلدان المؤهلة فقط على قرار المقترض بشأن ما إذا كان سيسدد القرض المستحق (القروض المستحقة) مبكرا، كليا أو جزئيا، ومتى سيسدده. وفي حالة الاتفاق مع الصندوق، سيستفيد المقترض من:

(1) رسوم خدمة مخفضة: عن طريق سداد القرض المستحق مبكرا، لن يسدد المقترض رسوم الخدمة المستقبلية للصندوق.

(2) خصم على أصل المبلغ المستحق: سيحصل المقترض على خصم على أصل المبلغ المستحق الذي يتعين سداده.

34- والأهم، فإن الإشارة الإيجابية إلى السوق لقدرة المقترض على سداد القرض المستحق (القروض المستحقة) مبكرا وطوعا التي تثبت قدرته على تعزيز قدراته على إدارة الديون، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على نسب ديونه وخصائص دينه. وبالفعل، فإن قرار المقترض بالسداد المبكر الطوعي سيثبت نجاح تنميته الاقتصادية وإدارته للديون. وستضمن الإدارة أن تؤدي هذه الموارد إلى زيادة القدرة المالية للصندوق للمستفيدين الحاليين المحتاجين.

[7] تحدد الشروط التي تنظم المساهمات الإضافية في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (البند 5 من المادة 4) وفي قرارات تجديد الموارد ذات الصلة التي يوافق عليها مجلس محافظي الصندوق. ويلزم تقديم المساهمات الإضافية نقدا أو، في ظل ظروف معينة، في شكل سندات إذنية غير قابلة للتداول، وغير قابلة للإلغاء، ولا تحمل أية فوائد أو التزامات واجبة الدفع عند الطلب، ودون قيود على استخدامها. انظر على سبيل المثال القرار المتعلق بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (قرار مجلس المحافظين رقم 203/د-41).

[8] يمكن تقديم مساهمات تجديد الموارد في أي وقت خلال دورة تجديد الموارد، بما في ذلك بعد تحديد الفعالية. وعلى سبيل المثال، واصل الصندوق خلال عام 2020 تعبئة التعهدات والمدفوعات الجديدة للتجديد الحادي عشر للموارد، وتلقي أيضا التعهدات الأولى للتجديد الثاني عشر للموارد. ويمكن اعتبار المبالغ الإضافية المسددة فوق مبلغ القرض بالقيمة المخصومة كمساهمات لتجديد الموارد في أي وقت من دورة تجديد الموارد، رهنا بالشروط المنصوص عليها في قرار تجديد الموارد ذي الصلة.

رابعا - الأثر على القدرة المالية للصندوق

35- سيعزز **السداد المعجَّل** قدرة الصندوق على الالتزام بموارد مع مرور الوقت بدلا من إحداث أثر لمرة واحدة. وفي الآلية المقترحة، سيتم إنفاق التدفقات العائدة في بداية الفترة من خلال مضاعفة سداد أصل مبلغ القروض المستحقة. وسيتم تكبد خسارة على الدخل المتنازل عنه من رسوم الخدمة والفائدة، ولكن يمكن تعويض هذه الخسارة جزئيا من خلال الدخل الاستثماري الناتج عن الأموال التي لا تزال في انتظار إعادة الالتزام بها ثم من خلال إعادة الالتزام بالأموال لقروض جديدة.[9] وسيكون لهذا النهج أثر إيجابي على القدرة المالية للصندوق.

36- وسيعزز **السداد المبكر الطوعي** القدرة المالية للصندوق عن طريق زيادة المبلغ الذي يمكن إتاحته لتمويل القروض في برنامج القروض والمنح خلال فترة معينة من فترات تجديد الموارد. وستعتبر الأموال المسددة مبكرا جزءا من الموارد الأساسية وستُقدم إلى المقترضين بشروط تيسيرية.

37- وستعمل الإدارة بشكل استباقي مع المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية الذين عليهم أعلى مستوى من القروض المستحقة لتحديد ما إذا كان لديهم أي استعداد لسداد القروض المستحقة عليهم مبكرا في عمليات تجديد الموارد الحالية والمستقبلية.

خامسا - الاعتبارات المتعلقة بإدارة المخاطر

38- يتمثل الغرض من إدخال الآليتين عموما في تعزيز القدرة المالية للصندوق. ولن يكون الأثر على الأفق قصير الأجل جوهريا في حالة السداد المعجَّل. أما في حالة السداد المبكر الطوعي، سيعتمد ذلك على مدى إقبال المقترضين على سداد القروض المستحقة عليهم، والتي حصلوا عليها بشروط تيسيرية، مبكرا.

39- **الأثر على السيولة.** سيؤدي السداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي إلى إعادة تدفقات قروض الصندوق بشكل أسرع وبالتالي تحسين وضع السيولة لدى الصندوق، حيث سيتم استثمار الأموال الواردة من السداد المعجَّل والطوعي في عمليات إقراضية جديدة طالما تم استيفاء الحد الأدنى لمتطلبات السيولة.

40- **الأثر على صافي الدخل.** إذا كان عائد الاستثمار الناشئ عن التدفقات العائدة الناتجة عن هذه الإجراءات - سواء في عملية جديدة أو في شكل سيولة - أعلى من سعر الفائدة الأصلي للمقترض بالنسبة للسداد المعجَّل أو سعر الخصم بالنسبة للسداد المبكر الطوعي، فسيكون الأثر على صافي الدخل موجبا؛ وإلا ستكون النتيجة خسارة اقتصادية للصندوق.

41- **الأثر على كفاية رأس المال.** من شأن هذه الإجراءات أن تقلل انكشافات حافظة القروض للمقترضين وبالتالي ستقلل استهلاك رأس المال المقابل. وفي حالة السداد المبكر الطوعي، ونتيجة للخصم المقترح لمبالغ القروض بالقيمة الاسمية التي سيتم سدادها مبكرا، ستعكس حصص الملكية للصندوق خسارة بالقيمة الاسمية. وإذا تم تحديد سعر الخصم بشكل مناسب، فإن الأثر الصافي لانخفاض استهلاك رأس المال (موجب) وفقدان الخصم (سالب) لن يؤثر عادة على نسبة رأس المال القابلة للتخصيص.

42- **متوسط تصنيف حافظة القروض.** يمكن أن تؤثر هذه الإجراءات على متوسط تصنيف الحافظة الإجمالية تأثيرا إيجابيا أو سلبيا، حسب ما إذا كان المقترض مصنفا أعلى أو أقل من متوسط تصنيف حافظة القروض في وقت تعجيل السداد أو السداد المبكر.

43- ويجب أن يضمن الصندوق ألا يقوض إطار السداد المبكر الطوعي استدامته المالية طويلة الأجل. ولذلك سيحدد الصندوق سعر الخصم السليم الذي يعكس تكلفة فرصته البديلة.

[9] سيعتمد مدى استرداد الدخل المتنازل عنه من رسوم الخدمة والفائدة على شروط تمويل الأموال المعاد الالتزام بها.

سادسا - تعديل الوثائق القانونية للصندوق

44- تنص **سياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره** على أنه يجوز للمجلس التنفيذي تغيير فترة السماح ومبلغ كل قسط من أقساط سداد القروض المستلمة بشروط مختلطة وبشروط عادية. وسيتعين تنقيح السياسات والمعايير لتعكس الخيارات التي سيتم إدخالها للسداد المعجَّل والسداد المبكر الطوعي.

45- ولا تسمح **الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية** بالسداد المعجَّل، وسيلزم تنقيحها وفقا لذلك.

السداد المعجَّل لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى

أولا - الإطار

1- تبدي آليات المؤسسات المالية الدولية الأخرى خصائص مماثلة وتتقيد جميعها بالمبادئ التالية: (1) إعادة توزيع فعال وعادل للموارد من المقترضين الأعلى دخلا لتكون متاحة للمقترضين الأقل دخلا؛ (2) البساطة والمرونة والفعالية من حيث التنفيذ؛ (3) عدم التنفيذ إلا بعد النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق التنمية لدى المقترض المعني؛ (4) الأثر المتوقع المحدود على أعباء خدمة الديون للمقترضين. وبشكل أساسي، يعد الاستقرار الاقتصادي للمقترض شرطا أساسيا لأي قرار متعلق بالسداد المعجَّل.

2- وأثناء هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، تجري الإدارة في المؤسسات المالية الدولية تحليلات تتماشى مع المبادئ الموضحة أعلاه لفهم الأثر المحتمل للسداد المعجَّل على قدرة المؤسسة على الالتزام خلال فترة تجديد الموارد المحددة.

3- وفيما يتعلق بالآلية، قد يُطلب من البلدان المقترضة تعجيل سداد كل قرض مستحق مقدم بشروط تيسيرية وانقضت عليه خمس سنوات على الأقل من فترة السماح، شريطة استيفاء المعيارين التاليين: (1) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد المقترض يتجاوز الفاصل التشغيلي المؤسسي لعدد أدنى من السنوات (سنتان لصندوق التنمية الأفريقي وثلاث سنوات للمؤسسة الدولية للتنمية وخمس سنوات لمصرف التنمية الآسيوي)؛ (2) يعتبر البلد المقترض جديرا بالائتمان ومؤهلا للاقتراض من نافذة التمويل بشروط غير تيسيرية لدى المؤسسة. ويوضح الجدول 1 تفاصيل الخصائص المختلفة لآليات المؤسسات المالية الدولية.

4- وفي حالة استيفاء مقترض ما للمعايير المذكورة أعلاه، تجري الإدارة استعراضا شاملا لآفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمقترض بالإضافة إلى الأثر المتوقع للتعجيل على قدرة البلد على تحمل الديون. كما تجري تحليلا ماليا لأثر الانتقال من نافذة الشروط التيسيرية إلى نافذة الشروط غير التيسيرية، والتي تُراعى في الاستعراض نظرا لأن حجم الاقتراض عادة ما ينخفض انخفاضا كبيرا بمجرد أن يصبح المقترض مؤهلا لنافذة الشروط غير التيسيرية فقط.

5- وتُقدم النتائج التي تتوصل إليها الإدارة على النحو المذكور في هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد إلى المجالس المعنية للمؤسسات المالية الدولية، إلى جانب توصية بشأن الإجراء الذي يتعين اتخاذه. ويتطلب تفعيل شرط التعجيل للمقترضين المؤهلين موافقة خاصة من المجلس.

6- وتنطبق الشروط، المدرجة من قبل في اتفاقيات القروض الفردية ولكن التي أصبحت الآن جزءا من الشروط العامة للمؤسسات، على المقترضين المؤهلين للحصول على قروض بشروط مختلطة وبشروط تيسيرية للغاية.

7- ويُعرض على المقترضين الخيارات التالية للسداد المعجَّل:

(1) مضاعفة سداد أصل المبلغ، وبالتالي خفض فترة السداد إلى النصف، دون تغيير في رسم الخدمة و/أو سعر الفائدة (خيار أصل المبلغ)؛ أو

(2) بناء على طلب المقترض، عدم تغيير فترة السداد ولكن زيادة رسم الخدمة و/أو سعر الفائدة بحيث يكون عنصر المنحة في السداد مكافئا لعنصر المنحة في إطار خيار أصل المبلغ (خيار سعر الفائدة)؛ أو

(3) مزيج من الخيارين المذكورين أعلاه - يتم ذلك عادة إذا كان سعر الفائدة المحسوب في خيار سعر الفائدة يتجاوز سعر الفائدة على الإقراض الذي تفرضه المؤسسة.

8- وفي حالات التدهور الاقتصادي الكبير، يمكن أن تسمح المؤسسات المالية الدولية بعكس شروط السداد والعودة إلى الشروط الأصلية المتفق عليها مع المقترض، مع مراعاة جميع المبالغ المسددة بموجب خيار التعجيل. وعلى المقترضين تقديم طلب في مثل هذه الحالات.

الجدول 1

مقارنة أطر السداد المعجَّل

	المؤسسة الدولية للتنمية	*صندوق التنمية الأفريقي*	*مصرف التنمية الأسيوي*	*الصندوق (المقترح)*
الإطار	السداد المعجَّل	السداد المعجَّل	السداد المعجَّل	شرط السداد المعجَّل
سنة البداية	1987	2014	1988	2022 (التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق)
ينطبق على	البلدان ذات الجدارة الائتمانية لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي كانت فوق الحد الفاصل التشغيلي للمؤسسة الدولية للتنمية لمدة ثلاث سنوات	البلدان ذات الجدارة الائتمانية لدى مصرف التنمية الأفريقي والتي كانت فوق الحد الفاصل التشغيلي للمؤسسة الدولية للتنمية لمدة سنتين	البلدان ذات الجدارة الائتمانية لدى مصرف التنمية الأسيوي والتي كانت فوق الحد الفاصل التشغيلي لصندوق التنمية الآسيوي لأكثر من خمس سنوات	البلدان المؤهلة للشروط العادية والتي كانت فوق الحد الفاصل التشغيلي للمؤسسة الدولية للتنمية لأكثر من خمس سنوات
الآليات	خيار أصل المبلغ: مضاعفة سداد أصل المبلغ، أجل استحقاق أقصر خيار الفائدة: نفس أجل الاستحقاق، زيادة سعر الفائدة لتحقيق التوافق مع صافي القيمة الحالية لأصل المبلغ مزيج من الخيارين	أصل المبلغ: مضاعفة سداد أصل المبلغ، أجل استحقاق أقصر خيار الفائدة: نفس أجل الاستحقاق، زيادة سعر الفائدة لتحقيق التوافق مع صافي القيمة الحالية لأصل المبلغ مزيج من الخيارين إذا كان سعر الفائدة أعلى من سعر الفائدة الأساسي الثابت لدى مصرف التنمية الأفريقي	خيار أصل المبلغ: مضاعفة سداد أصل المبلغ، أجل استحقاق أقصر خيار الفائدة: نفس أجل الاستحقاق، زيادة سعر الفائدة لتحقيق التوافق مع صافي القيمة الحالية لأصل المبلغ مزيج من الخيارين	خيار أصل المبلغ: مضاعفة سداد أصل المبلغ، أجل استحقاق أقصر

ثانيا- ملخص السداد المعجَّل لدى المؤسسات المالية الدولية

9- إن تنفيذ شرط السداد المعجَّل في المؤسسات المالية الدولية الأخرى جدير بالملاحظة. وقام نواب المؤسسة الدولية للتنمية بتفعيل شرط السداد المعجَّل لأول مرة في التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة. وفي ذلك الوقت، لم يستوفِ سوى عدد قليل من البلدان معايير الأهلية وكانت المنافع المحتملة ضئيلة. وجرت مشاورات الدورة السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، التي قيدت الحيز المالي للعديد من البلدان المانحة. ولمواصلة تقديم الدعم للانتعاش الهش للمستفيدين من المؤسسة الدولية للتنمية، كان من الضروري ضمان توجيه التمويل المقدم بشروط تيسيرية للغاية إلى المقترضين الأدنى دخلا. وأدى ذلك إلى تحليل أثر تعجيل السداد على البلدان التي تخرجت من مرحلة الأهلية للاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية وعلى القدرة المالية للمؤسسة. وكشف التحليل عما يلي: (1) في حين أن البلدان التي تخرجت من مرحلة الأهلية للاستفادة من الموارد لا تزال تواجه مشاكل إنمائية مستمرة، فإن تنميتها الاقتصادية كانت أقل بكثير من البلدان الفقيرة المؤهلة للحصول على موارد المؤسسة الدولية للتنمية؛ (2) سيكون أثر السداد المعجَّل على إجمالي الدين العام لهذه البلدان، بما في ذلك الدين الخارجي، محدودا. وأدى تحليل مماثل إلى تفعيل الشرط للبلدان الجديدة التي تخرجت من مرحلة الأهلية للاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية في الدورة السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة.

10- وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، من بين 15 مقترضا ناشدتهم المؤسسة الدولية للتنمية من أجل السداد المعجَّل، اختار 11 مقترضا خيار أصل المبلغ، واختار 4 مقترضين خيار سعر الفائدة، واختار مقترض واحد مزيجا من الخيارين، وأدت هذه العمليات معا إلى تدفقات معجَّلة قدرها 2.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة خلال فترتي التجديدين السادس عشر والسابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، مما زاد قدرة المؤسسة على الالتزام بنحو 4 في المائة في دورتي تجديد الموارد.

11- وأرجأ استعراض منتصف المدة للدورة الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية تفعيل الشرط لبوليفيا وسري لانكا وفييت نام، وجميع البلدان التي تخرجت من مرحلة الأهلية للاستفادة من الموارد في الدورة الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، حتى نهاية هذه الدورة، في ضوء الظروف الاقتصادية والمالية العالمية الحالية، وأثرها على البلدان المذكورة أعلاه والمنافع الصغيرة التي كان من الممكن أن يجلبها السداد المعجَّل للمؤسسة الدولية للتنمية على المدى القصير.

12- وفي مصرف التنمية الآسيوي، تم تفعيل الشرط لأربعة مقترضين أساسا في عام 2013، مما ولّد موارد بقيمة 477 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بحلول عام 2016. وتم تفعيل الشرط لأرمينيا وأذربيجان وجورجيا اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2017، ومن المتوقع أن تبلغ الموارد الإضافية 391 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وأدخل صندوق التنمية الأفريقي الشرط في عام 2014، ولكنه لم يبلغ حتى الآن عن استخدامه.

الجدول 2

السداد المعجَّل لدى المؤسسة الدولية للتنمية

البلد	*دورة تجديد الموارد التي جرى فيها تفعيل الشرط*	*الخيار*	*التمويل الإضافي المتاح في دورة تجديد الموارد (ملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)*
ألبانيا	الدورة السادسة عشرة	سعر الفائدة	85.90
أنغولا	الدورة السابعة عشرة		10.10
أرمينيا	الدورة السابعة عشرة		25.50
أذربيجان	الدورة السابعة عشرة		88.50
البوسنة والهرسك	الدورة السابعة عشرة		21.70
الصين	الدورة السادسة عشرة	أصل المبلغ	761.10
مصر	الدورة السادسة عشرة	أصل المبلغ	36.80
مصر	الدورة السابعة عشرة	أصل المبلغ	10.80
غينيا الاستوائية	الدورة السادسة عشرة	أصل المبلغ	1.30
جورجيا	الدورة السابعة عشرة		27.60
الهند	الدورة السابعة عشرة		382.70
إندونيسيا	الدورة السادسة عشرة	أصل المبلغ	252.00
العراق	الدورة السابعة عشرة		5.30
مقدونيا	الدورة السادسة عشرة	سعر الفائدة	40.10
سانت كيتس ونيفيس	الدورة السادسة عشرة	سعر الفائدة	0.20
الفلبين	الدورة السابعة عشرة		1.20

الجدول 3

السداد المعجَّل لدى مصرف التنمية الآسيوي

البلد	*دورة تجديد الموارد*	*الموارد الإضافية في دورة تجديد الموارد (وحدات الحسابات، بالملايين)*
إندونيسيا	الدورة الحادية عشرة	309.73
كازاخستان	الدورة الحادية عشرة	1.27
الفلبين	الدورة الحادية عشرة	166.64

السداد المبكر الطوعي لدى المؤسسات المالية الدولية الأخرى

أولا - الإطار

1- تتسق معايير الأهلية بين المؤسسات المالية الدولية الأخرى: يجب أن يكون المقترضون مؤهلين للحصول على تمويل من نوافذ التمويل بشروط غير تيسيرية. وخلال هيئات المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، تتواصل إدارة المؤسسة المالية الدولية مع الدول الأعضاء لبدء حوار بشأن ما إذا كانت ترغب في السداد المبكر الطوعي لقروضها المستحقة، جزئيا أو كليا. ويجوز للدول الأعضاء أيضا أن تتواصل مع فرق الإدارة في أي وقت لبدء مناقشات بشأن السداد المبكر الطوعي.

2- ولتعزيز استخدام الآلية، تقدم المؤسسات المالية الدولية حوافز لأعضائها. وعادة، يجب سداد القروض المستحقة المقدمة بشروط تيسيرية بالكامل أو تختار المؤسسة المالية الدولية القروض في حالة السداد الجزئي.[10] وعند تحديد مستوى الحافز، تسعى المؤسسة المالية الدولية إلى ضمان ألا تتأثر استدامتها المالية سلبا وأن تتم معاملة جميع الأعضاء على قدم المساواة.

3- وعادة ما يأخذ الحافز شكل خصم، ويُحدد سعر الخصم بناء على خيار السداد الذي يختاره المقترض (على سبيل المثال، السداد على دفعة واحدة) وعائد الاستثمار المتوقع على الأموال المسددة مبكرا. والعوامل التي تحدد مستوى الخصم هي: (1) تقدير للدخل الاستثماري الذي يمكن أن تحققه المؤسسة المالية الدولية من خلال الاحتفاظ بالأموال المسددة مبكرا قبل صرفها لقروض ومنح جديدة؛ (2) المبلغ الذي يختار المقترض سداده مبكرا؛ (3) قرار المقترض فيما يتعلق بالتعهد بالخصم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُقدم الخصم إلا إذا تجاوز صافي القيمة الحالية للعوائد على الاستثمار صافي القيمة الحالية للدخل المتنازل عنه من رسوم خدمة القرض وسعر الفائدة وكان كافيا لتغطية الخصم المقدم نفسه. وفي حين يتم التنازل عن رسوم خدمة القرض و/أو أسعار الفائدة المحتملة المستقبلية، فإنه يجب دفع أية رسوم خدمة و/أو أسعار فائدة مستحقة مع الأموال المسددة مبكرا.

4- ويمكن أن يختار المقترضون دفع كامل صافي القيمة الحالية للقروض المستحقة واعتبار جزء الخصم كجزء من مساهمات المقترضين في التجديد العادي للموارد أو كمساهمة تكميلية.

الجدول 4

مقارنة للسداد المبكر الطوعي

	المؤسسة الدولية للتنمية	*مصرف التنمية الأفريقي*	*مصرف التنمية الآسيوي*
الإطار	السداد المبكر الطوعي	السداد المبكر الطوعي	السداد المبكر الطوعي
سنة البداية	2010	2014	2011
ينطبق على	البلدان ذات الجدارة الائتمانية لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي كانت فوق الحد الفاصل التشغيلي للمؤسسة الدولية للتنمية لمدة ثلاث سنوات	البلدان ذات الجدارة الائتمانية لدى مصرف التنمية الأفريقي والتي كانت فوق الحد الفاصل التشغيلي للمؤسسة الدولية للتنمية لمدة سنتين	البلدان ذات الجدارة الائتمانية لدى مصرف التنمية الآسيوي والتي كانت فوق الحد الفاصل التشغيلي لصندوق التنمية الآسيوي لأكثر من خمس سنوات
الآليات	خصم مقدم للمقترضين الذين يسددون القروض مبكرا بالكامل أو جزئيا وفقا لاختيار المؤسسة الدولية للتنمية	خصم مقدم للمقترضين الذين يسددون القروض مبكرا بالكامل أو جزئيا وفقا لاتفاق بين المقترض ومصرف التنمية الأفريقي	خصم مقدم للمقترضين الذين يسددون القروض مبكرا بالكامل أو جزئيا. والقروض التي يختار المقترض سدادها مبكرا يجب سدادها مبكرا بالكامل

[10] في حالة مصرف التنمية الآسيوي، يجوز أن يختار المقترض القروض التي يرغب في سدادها مبكرا؛ غير أنه يجب سداد تلك القروض بالكامل.

ثانيا ـ ملخص السداد المبكر الطوعي لدى المؤسسة الدولية للتنمية

5- في المؤسسة الدولية للتنمية، اختارت الصين وتايلند السداد المبكر الطوعي للقروض المستحقة في الدورة السادسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، مما أدى إلى توليد قدرة إضافية على الالتزام بقيمة 0.59 مليار وحدة حقوق سحب خاصة لفترة تجديد الموارد. واختارت الصين استخدام الخصم المقدم كمساهمة شركاء إضافية. وبالنسبة للدورة السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، أدى السداد المبكر من جانب أذربيجان والهند وإندونيسيا الذي يزيد عن متطلبات السداد المعجَّل إلى قدرة إضافية على الالتزام بقيمة 0.38 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويعكس السداد المبكر من قبل البلدان التي تخرجت من مرحلة الأهلية للاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية دعمها في تعبئة التمويل لجداول أعمال التنمية للبلدان الأكثر فقرا.

الجدول 5

السداد المبكر الطوعي لدى المؤسسة الدولية للتنمية

البلد	*دورة تجديد الموارد*	*الموارد الإضافية في دورة تجديد الموارد (ملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)*
الصين	الدورة السادسة عشرة	592
تايلند	الدورة السادسة عشرة	
أذربيجان	الدورة السابعة عشرة	378
الهند	الدورة السابعة عشرة	
إندونيسيا	الدورة السابعة عشرة	

القروض التيسيرية للغاية المستحقة والمؤهلة للسداد المبكر الطوعي

1- يعرض الجدول أدناه تفاصيل أرصدة القروض التيسيرية للغاية المستحقة والمنصرفة بالكامل، في 31 مايو/أيار 2020، والمؤهلة للسداد المبكر الطوعي، بالقيمة الاسمية.

المقترضون	*المبلغ المستحق بالقيمة الاسمية (ملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)*
ألبانيا	18.7
أنغولا	12.5
أرمينيا	32.7
أذربيجان	25.2
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	27.5
البوسنة والهرسك	22.1
الصين	342.9
إكوادور	7.4
مصر	39.6
السلفادور	11.1
غينيا الاستوائية	0.8
جورجيا	10.7
الهند	228.5
إندونيسيا	79.3
مقدونيا الشمالية	7.2
الفلبين	44.4
سري لانكا	99.3
فييت نام	144.7
المجموع	**1 154.6**